ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الفقر في لبنان:
التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة

E/ESCWA/2020/Policy Brief.15

©Mohammed al-Ezbawi

©Joe Abi Abdallah

مقدمة

يعاني لبنان من آثار صدمات متعدّدة ما برحت تضرب نموّه الاقتصادي. صدمات لعلّ أهمّها الارتفاع الخطير في عدد الإصابات بجائحة كوفيد-19 في الآونة الأخيرة؛ وانفجارٌ أودى بحياة أكثر من 200 شخص، ودمّر مرفأ بيروت ومخازن حَوَت موادّ غذائية وموارد حيوية، وأحدث خراباً هائلاً في مناطق واسعة كانت تأوي العديد من المباني السكنية والمراكز التجارية. هذه الصدمات تفاقِم أزمةً اقتصاديةً مستفحلة أصلاً أدّت إلى ارتفاع معدّلات الفقر، وازدياد الفقر المدقع، وتقلّص فئة السكان اللبنانيين ذوي الدخل المتوسط.

30% نسبة تقلّص فئة ذوي الدخل المتوسط

من 57% إلى 40% من السكان

©Joe Abi Abdallah

تقييم الأثر

أولاً، لا يزال **الركود** يهيمن على الاقتصاد اللبناني، نتيجةً لعوامل عديدة أبرزها الأزمة السورية؛ وإنهاك نظام النمو في لبنان؛ وانفجار فقاعة العقارات؛ والانخفاض التدريجي في عائدات السياحة والاستثمارات الخاصّة المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي، وهي عوامل زادت، بالفعل، الضغوط

على ميزان المدفوعات. **ثانياً، أدّت الأوضاع الاقتصادية، المتدهورة** منذ أيلول/سبتمبر 2019، إلى رفع مستوى عدم الاستقرار السياسي في البلد إلى ذروته، مما فاقم الضغوط المفروضة على آلية سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار، وبالتالي على احتياطيات الدولار الأمريكي في المصارف. **ثالثاً**، أحدث انتشار **جائحة كوفيد-19** صدمةً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجةً لتدابير الإغلاق وما ترتّب عليها من انخفاضٍ في الطلب الكلي. في هذه الأثناء، تواجه الأسر المعيشية صدمة في الأسعار قدرُها 50 في المائة تقريباً مردّها إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتراجُع النشاط الاقتصادي من جرّاء الجائحة. **رابعاً**، أدى **انفجار مرفأ بيروت** إلى تدمير أهمّ مركز للتجارة والشحن في العاصمة دماراً هائلاً، وتحويل مناطق مجاورة له كانت تضم مبانٍ سكنية ومراكز صناعية وتجارية عديدة إلى مجرّد أنقاض. في خضمّ هذا الدمار، الذي سيقوّض بلا شكّ حركة الاستيراد والتصدير وأشكال أخرى من النشاط الاقتصادي في لبنان، لا بدّ من توفير موارد ضخمة لإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة.

من المتوقّع أن يقفز معدل الفقر من 28 في المائة في عام 2019 إلى 55 في المائة في أيار/ مايو 2020، مع زيادة في نسبة الفقر المدقع من 8 في المائة إلى 23 في المائة. وبذلك، يُتوقّع أن يصل العدد الإجمالي للفقراء من السكان اللبنانيين إلى 1.1 مليون نسمة حسب خط الفقر الأدنى. وحسب خط الفقر الأعلى، يُتوقّع أن يبلغ هذا العدد 2.7 مليون نسمة، مما يمثل زيادة في عدد الفقراء قدرها 1.3 مليون نسمة مقارنةً بالسيناريو المرجعي للنمو لعام 2020 الذي كان متوقّعاً قبل الجائحة وقبل انفجار المرفأ. ومن المتوقّع أن تقابل ذلك زيادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، قدرها 750,000 شخص.

هذه التقديرات تنذر بتقلّص الطبقة الوسطى، وبالتالي بتغيّر التركيبة الاقتصادية للسكان اللبنانيين التي كان ذوو الدخل المتوسط يشكلون الجزء الأكبر منها. فقد تقلّصت فئة ذوي الدخل المتوسط من أكثر من 57 في المائة من السكان في عام 2019 إلى أقل من 40 في المائة في عام 2020. والتحدي الحقيقي الذي يواجهه لبنان هو أنّ أبناء هذه الفئة، التي تضم معظم رأس المال البشري للبلد، لربّما يلتمسون الهجرة تلافياً للغموض الذي يلفّ الآفاق الاقتصادية للبنان. وقد تقلّصت فئة السكان الميسورين بشكل كبير هي أيضاً، من 15 إلى 5 في المائة.

واعتباراً من أيار/مايو 2020، يُتوقع أن تواصل معدلات الفقر والتعرُّض للمخاطر ارتفاعَها نتيجة لزيادة التضخّم وتداعيات انفجار مرفأ بيروت، مما سيؤثر سلباً على مستويات الدخل وتوفّر الغذاء والأسعار، بشكل رئيسي. وقِلّة قليلة فقط سوف تكون بمنأى عن العواقب الوخيمة لهذه الصدمات المتعددة والمتداخلة التي تضرب لبنان.

يسجّل لبنان أحد أعلى مستويات التفاوت في توزيع الثروة في المنطقة العربية وفي العالم، إذ يحتل المرتبة العشرين عالمياً من حيث سوء توزيع الثروة، كما يبيّنه معامل جيني البالغ 81.9 في المائة، كما أنه يسجل أحد أعلى مستويات تركُّز أصحاب المليارات للفرد الواحد. ففي عام 2019، شكلت ثروة أغنى 10 في المائة من البالغين 70.6 في المائة، أي 151.4 مليار دولار، من مجموع الثروات الشخصية المقدَّرة قيمتها بحوالي 214.3 مليار دولار. ولكن، من المتوقع أن تسجّل هذه القِيم النقدية هبوطاً حاداً في عام 2020.

في عام 2020، من المتوقع أن تبلغ ثروة أغنى 10 في المائة من البالغين حوالي 90.8 مليار دولار، في انخفاض قدره 40 في المائة عن العام السابق.

نسبة السكان من فئات الدخل الفقيرة والمتوسطة والميسورة، 2019 و2020

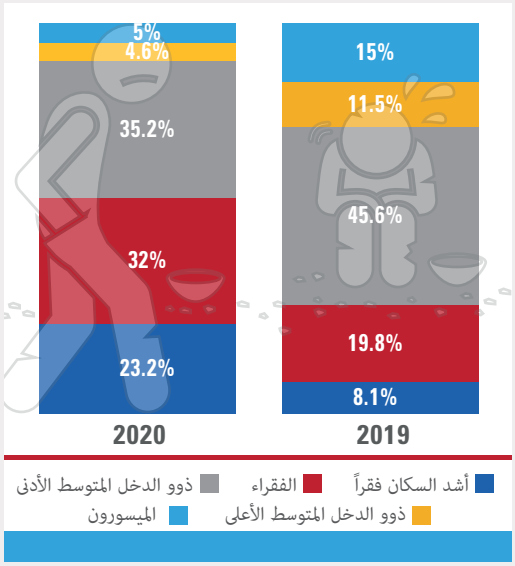

55% النسبة المقدَّرة للفقر

لبنان، أيار/مايو 2020

8 ← 23%

نسبة ازدياد الفقر المدقع في عام 2020

70.6% من الثروة

يملكها 10% من البالغين

©Joe Abi Abdallah

ويعزى ذلك إلى الأزمة المصرفية وما فرضتها من قيود على قدرة التصرّف بالثروة المالية، وإلى الانخفاض المتوقّع في قيمة الأراضي والأملاك العقارية الباهظة الثمن والموارد الطبيعية، التي تهيمن جميعها على حافظة استثمارات المواطنين الأكثر ثراءً. وقد أدّى انفجار مرفأ بيروت إلى خسارة العديد من العقارات وسائر أشكال رأس المال المملوكة من الأفراد ومراكز الأعمال، وإلى إضعاف مشاركتهم في النشاط التجاري والاقتصادي. غير أنّه رغم جسامة هذه الصدمات وآثارها المتلاحقة، من المحتمل أن يحقّق لبنان انتعاشاً سريعاً في حال استئناف الحركة الاقتصادية، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ الحكومة القادمة ما يلزم من إصلاحات على مستوى الحوكمة الاقتصادية. على سبيل المثال، بالاستناد إلى تقديرات توزيع الثروة، والتقديرات المنقّحة لفجوة الفقر اعتباراً من أيار/ مايو 2020، يتطلّب إنشاء صندوق التضامن المقترَح لسد فجوة الفقر المدقع تمويلاً قدره 1 في المائة فقط من ثروة الشريحة الأكثر ثراءً من السكان، مقابل 0.2 في المائة في عام 2019.

استجابات على مستوى السياسات

1. **إنشاء صندوق وطني للتضامن المجتمعي هو استجابة ضرورية لمعالجة الأزمة الإنسانية وتقليص فجوة الفقر.** ويجب على لبنان الاستفادة من موارده الوافرة، في إطار نظام عادل تكون فيه المسؤولية مشتركة وأكثر إنصافاً، وفي ظلّ إرادة سياسية حقيقية وقدرة مؤسسية لتحقيق التضامن المجتمعي المنشود. ويجب الاستفادة من صندوق التضامن لتلبية احتياجات أكثر الفئات تعرّضاً للمخاطر، بما في ذلك المتضررون من الانفجار، مثل الفقراء والنازحين وكبار السن.

2. **الحصول على دعم الجهات المانحة هو ضرورة ملحّة لتعزيز الأمن الغذائي والصحي والنهوض بنُظُم الحماية الاجتماعية.** فالمساعدات الأجنبية يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في دعم تنفيذ استجابات فورية، بشرط تخصيصها لتحسين الحصول على الغذاء، والدواء، واستحقاقات البطالة، والتحويلات النقدية.

3. **إجراء تغييرات جذرية عاجلة، واعتماد آليات تكيُّف متنوّعة لمعالجة الأزمة الراهنة.** عندما تصبح المسؤولية مشتركةً والتضامن المجتمعي حقيقياً، لا سيما بين أغنى 10 في المائة من البالغين والفقراء، يصبح التخفيف من كثير من آثار الفقر ممكناً. وفي لبنان وسائر البلدان العربية المتوسطة الدخل، تدعو الإسكوا إلى إنشاء صندوق للتضامن المجتمعي للحدّ من الارتفاع المتوقع في الفقر نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19، والكوارث الطبيعية، أو الكوارث البشرية المنشأ مثل انفجار مرفأ بيروت.

4. **تنفيذ الإصلاحات اللازمة على مستوى الحوكمة الاقتصادية، والحد من الأنشطة الرامية فقط إلى تحقيق الربح، وتعزيز الشفافية والمساءلة.** فزيادة الشفافية بشأن الدخل والثروة من شأنها أن تمكّن وزارتَي المالية والشؤون الاجتماعية والمؤسسات ذات الصلة من تحسين الأساليب المعتمَدة لاستهداف الفقر.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

20-00267